مفهوم الفقر بين ضعف الاجور وتكاليف المعيشة في السودان

د. موسى عيسى حارن أحمد

الاستاذ المساعد- كلية الاقتصاد
جامعة الضعين

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى توضيح اثر سياسات الانفاق العام على اعادة توزيع الدخل في السودان,ومن ثم فإن سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الدولة مؤخرا انعكست سلبا على حياة المواطنين,فزادت اسعار السلع وارتفعت مستويات التضخم وانخفض دخل الفرد وانعكس ذلك على الانتاج والانتاجية وتدنت قيمة االعملة المحلية واتسعت رقعة الفقر في السودان. كما أن هذه الدراسة تعتبر مهمة لانها تفتح افاقا جديدة للمزيد من الدراسات حول الانفاق العام والتقليل من حدة الفقر,فقد كان لصناديق الرعاية الاجتماعية وديوان الزكاة دورا كبيرا في محاربة الفقر وتشجيع عمليات الانتاج فتحولت نظرة المواطن بان الدولة هي المسؤوله من تقديم الخدمات لمواطنيها.كما انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والاحصائي والتحليلي بغرض الوصول لنتائج مقبولة منها,ان سياسات الانفاق العام تلعب دورا اساسيا في عدالة توزيع الدخل والثروة,كذلك الزيادة في الاجور والمرتبات لاتتناسب مع الاوضاع المعيشية من حيث ارتفاع سوق السلع والخدمات وانخفاض قيمة العملة المحلية , كما ان سياسات التحرير الاقتصادي طبقت بصورة سريعة مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية : الدخل ، الانفاق ، الفقر، سياسات، الانتاج، التضخم.

The concept of poverty between low wages and cost of living in Sudan

Dr.Musa Issa Harin Ahmed

Abstract:

The study aims to Clarification of the impact of public spending policies on income redistribution in sudan ,and then the policy of economic liberalization that the state has recently pursued has negatively affected the lives of citizens in the increase in commodity prices ,inflation levels have risen ,and per capita income has decreased ,and this has been reflected in production and productivity ,the value of the local currency has declined ,and poverty has widened in sudan, this study is also important because it opens new horizons for more studies on public spending and reducing poverty social welfare funds and Zakat guarantee played amajor role on combating poverty and encouraging production processes thus transforming the citizens view that the state is responsible for providing services to citizens. As the study followed the approach descriptive statical and analytical in order to reach acceptable results ,including that public spending policies play akey role in the fair distribution of income and wealth ,as well as the increase in wages in terms of the rize in the market for goods and services

,and economic liberalization policies were applied quickly ,which led to high inflation rates.

keywords: Income- spend-poverty-policies-production-inflation

المقدمة:

موضوع الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة وضعف الاجور موضوع كبير وشائك وقدعقدت له اجتماعات عديدة علي مستوي الدول والعلماء والمنظمات الاقليمية والدولية وعلي مستوي الحكومات وقد اتفق قادة الدول في مؤتمر الغذاء بروما عام 1996م علي تخفيض نسبة الجوع وسوء التغذية في العالم الي النصف بحلول 2015م ومنذ ذلك التاريخ ظلت الاجتماعات تتوالي في محاوله لايجاد حل لهذه المشكلة المعقدة والشائكة والتي مازالت تتفاقم بسبب تجدد الحروب والكوارث والنزاعات فحالة عدم الاستقرار بسبب النزاعات في الكثير من دول العالم وتزايد النزوح و اللجؤ اصبح مهدد للاستقرارالامني والاجتماعي والسياسي في كثيرمن البلدان مما ادى الى انخفاض الانتاج والانتاجية كذلك التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية الناجمة عن الانبعاثات الحرارية والامراض الفتاكة(كرونا مثلا) كلها ضاعفت من حالات الفقر وحتمت على الجميع استحداث حلول عاجلة وناجعة لمشكلة الفقر في شتى دول العالم ومن ثم السودان .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الاتي:-

1. توضيح اثرت سياسات الانفاق العام على اعادة توزيع الدخل في السودان.
2. ارتفاع معدلات التضخم ادت لفجوة بين الاغنياء والفقراء.
3. سياسة التحرير الاقتصادي انعكست سلبا على الوضع في السودان وزادت من الضائقة المعيشية.
4. واجب على الدولة تقديم الخدمات لمواطنيها ومحاربة الفقر والبطالة

أهداف البحث:

1. توضيح اثر الانفاق العام على اعادة توزيع الدخل في السودان
2. ارتفاع معدلات التضخم ادت الى فجوة بين الاغنياء والفقراء
3. سياسة التحرير الاقتصادي انعكست سلبا على عدالة توزيع الدخل

منهج البحث:

الورقة عبارة عن دراسة وصفية تحليلية تتلمس بعض الجوانب الاحصائية واتبعت المنهج الوصفي والتحليلي والاحصائي.

فئات الفقر: [1]

تمثل فئات الفقراء في الاتي :-

اصحاب الحيازات الصغيرة والمهن الهامشية الذين يفترشون الارض كسبا للرزق

الاسر التي ترعاها النساء كاليتامى من الاطفال والمسنين والعجزة في داخل لاسرة

العمال الزراعيون الذين يعملون بلاجر اليومي في اعمال النظافة والزراعة والحصاد.

صغار اصحاب الماشية الذين يمتلكون اقل من النصاب.

صغار الصيادين اصحاب القوارب الصغيرة او الذين يعملون بالاجر اليومي.

الرعاة و الرحل والذين يفتقدون الرعاية الاجتماعية وخدمات التعليم والصحة والمياة النظيفة.

لاجئي ونازحي الحرب.

وغيرهم من الفئات.

العوامل الرئيسية للفقر:

1. الضغط السكاني اوالزيادة في عدد السكان يقابلها انحسار الموارد الطبيعية
2. ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وعدم الاستغلال الامثل لها
3. التطورات والصراعات الاقليمية و الدولية
4. الصراعات السياسية والنزاعات الاهلية
5. الكوارث الطبيعية كلافات الزراعية والجفاف والتصحر والحرائق

تعريف الفقر :

أ/ التعريف التقليدي للفقر :

يعرف الفقر القائم علي الحاجات الاساسيه بانه عدم القدرة علي اشباع الحاجات الاساسيه لتحقيق حد ادني مقبول من مستوي المعيشة ويقاس ذلك بالدخل اللازم لشراء الحاجات الاساسيه (ملبس وغذاء ..... الخ) ويحدد مستوي الفقر بما يسمي بخط الفقر .

ب/ التعريف الحديث للفقر (فقر القدرات والاستحقاق) :

وفقا لمفهوم القدرات والاستحقاق فان القدرة الانسانيه تتكون من فرص الحياة التي يمكن الامساك بها والاختيار بينها بحرية مثل جودة التغذية واحترام الذات والمساهمة في الحياة الاجتماعية .

اما البنك الدولي فقد عرف الفقر بانه ،، عدم القدرة علي الوصول الي الحد الادني من مستوي المعيشه ،، .

ويثير هذا التعريف كما يشير البنك الدولي الي ثلاثه اسئله رئيسيه هي :-

كيف يقاس مستوي المعيشه ؟

ما المقصود بالحد الادني لمستوي المعيشه ؟

كيف يمكن التعبير عن حدة الفقر او مؤشر الفقر؟

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من دخل الاسرة او انفاقها مقياسا ملائم للدلالة علي مستوي المعيشة .

مفهوم الفقر في الاسلام :

من وجهة نظر الاسلام يكون الفقر وفقا لتعريف فقهاء المسلمين للفقر حيث يعرف الفقير (بالشخص الذي لايملك قوت يومه) .

اما المسكين فهو الذي لايملك قوت العام وبناء علي هذا التعريف يحدد الفقهاء مستويين للفقر هما .

حد الكفاف ويقاس بالمال اللازم لشراء قوت اليوم .

حد الكفايه يقاس بالمال الذي تجب عليه الزكاة .

ويعتبر الافراد الذين يقل دخلهم عن حد الكفايه ويزيد عن حد الكفاف معدمين ويلاحظ من التعريف اعلاه :

ان حد الكفاف يقيس الفقر اليومي .

ان حد الكفايه يقيس الفقر العام .

اذا فالفقه الاسلامي الاقتصادي يعرف الفقراء والمساكين تعريفا لايخرج في جملته انهم اشخاص لايكفي دخلهم ان يجعلهم يعيشون حياة كريمة وان المعيار الاساسي لدي جمهور الفقهاء للفقير والمسكين هو عدم ملك حدالكفايه وليس عدم ملك النصاب ويندرج فيهم الايتام والارامل والعجزة والمسنين وذوي الدخل القاصر بمعني اوسع اهتم الاسلام بالاشخاص المستحقين للزكاة والذين ذكرتهم الايه في سورة التوبة .

مفهوم الفقر في السودان :[2]

لقد ارتضي معظم اهل السودان الاسلام منهاجا للحياة وبالتالي فان مفهوم الفقر الذي يناسب السودان هو المفهوم الاسلامي للفقر وذلك من خلال مفهوم الفقر الذي حددته المصارف الثمانية قال تعالى(انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) صدق الله العظيم .

من هم الفقراء :

من خلال رؤية البنك الدولي اذا ارادت الحكومات ان تحد من الفقر وان تقيم اثر سياساتها الاقتصادية علي الفقر فهي تحتاج الكثير عن معرفة الفقراء وذلك لان السياسات التي تجعل محورها الفقراء

لا يمكن ان تنجح ما لم تعرف الحكومه من هم الفقراء وكيف يستجيبون للسياسات وكيف يتفاعلون مع بيئتهم التي يعيشون فيها وان اضمن وسيلة لها اثر مباشر علي الفقراء هي زيادة دخولهم لتمكنهم من الحصول علي الحد الادني من احيتياجاتهم الاساسيه من غذاء وخدمات ..... الخ .

ويتحقق ذلك عن طريق زيادة فرص العمل ومحاربه البطالة والاهتمام بمشاريع البنيه التحتية وزيادة الانتاج

مؤشرات الفقر :

هناك عدد من المقاييس لقياس الفقر منها :-

1/ مؤشر عدد الرؤوس :

وهو ابسط هذه المقاييس واكثرها شيوعا ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر وهذا المؤشر يعبر عن عدد الافراد والاسرة في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر اي ان مستوي استهلاكهم اقل من خط الفقر

ومن خصائص هذا المقياس انه جيد لاغراض كثيرة للمقارنه وانه سهل الفهم والشرح ومن عيوبه انه غير حساس للفروقات في عمق الفقر وتوزيع الدخل .

2/ فجوة الفقر :

يحاول هذا المؤشر قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وحجم الفقر وهذا المقياس ويحدد كالاتي :-

ولو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي اي الفقراء لديهم (X1) الاقل (X2) وهكذا حتي تصل الفئه (Xy) والتي يكون دخلها اقل من (Z) خط الفقر فان مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالاتي

$$PG = 1 (Z - xy/z)$$

حيث ان (i) = مؤشرفجورة الفقر

حيث ان (xy) = متوسط استهلاك الفقر

من عيوب هذا المؤشر انه لايعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء .

3/ مؤشر شدة الفقر :

يمكن حسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر فكلما كان المؤشر عاليا كانت ظاهرة الفقر اشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء

قياس الفقر :

هناك عدد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء او نصيب الفرد من الدخل القومي والتي تستغل لتحديد وقياس الفقر المطلق وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعيه ينبغي الاتخفي حقيقة ان الفقر هو بشكل اساسي مفهوم معياري وان اي تعريف احصائي للفقر انما يعكس مجموعه من القيم التي تضع الحد الادني من مستوي المعيشة لتلبية الحاجات الاساسيه في اطار اجتماعي ثقافي محدد وفي فترة زمنيه معينة . ولكن لما كان تحقيق الحد الادني من مستوي المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر فان من الطبيعي ان تتجه الجهود لقياس مستوي المعيشة بشكل اولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر وهناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر وهي :-

الاول :- يعتمد علي تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة.

الثاني :- الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد او الاسرة).

الثالث :- مستوي الرفاه الكلي او حجم الانفاق الكلي ليس علي الاستهلاك فقط انما علي الحاجات الاساسية الاخري بيد ان المنهجان الاولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة 0

المنهج الاول :[3]

الاستهلاك يعتمد علي احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع ويحتوي علي اربعه مكونات هي :-

الانفاق علي بنود الطعام الاساسية

تكاليف حميه غذائية محددة ومتوازية

قيمه السعرات الحرارية للطعام

تكاليف اساسيات البقاء الانساني المحتمل .

الخطوة الثانيه :

تمثل في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويلها الي سلة من الاغذية ثم الاشياء الاخري كالملابس وغيرها .

المهنج الثاني :

منهج الدخل والذي اعتبره البعض هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض علي الفرد او العائلة ما يستهلكه والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوي الذي حدد الفقراء من غير الفقراء وهذا المستوي يرمز اليه بخط الفقر .

وهناك اسباب عدة تجعل التحليل الذي يعتمد علي الدخل يقود الي نتائج مختلفه عن تلك التي تعمد علي الانفاق فمثلاً عائله ما يكون دخلها (y) اقل من (x) مستوي خط الفقر ولكنها مع ذلك تكون قادرة علي تحقيق مستوي من الانفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات او من خلال الاقتراض .وعموماً يمكن القول ان المفاضلة بين المنهجين الاستهلاك المباشر والدخل غير المباشر تعتمد علي مدي دقة المعلومات فالذين يدفعون عن الطريقة المباشرة يعتبرون الموت بسب الجوع هو اشد انواع الفقر وضوحا فطريقة الاستهلاك تجعل من السهولة معرفة الذين ياكلون بدرجه كافية او غير كافية والذين يسكنون في مساكن مناسبة يتلقون خدمات تعليمية وصحيه مناسبة .

اما طريقه الدخل فهي اقل دقه فعلي الرغم من ان هناك حجما معينا من الدخل قد يكون ضروريا لشراء الحاجات الاساسية للحياة الا انه ليس هناك ما يضمن ان العائلة ستنفق دخلها علي هذه السلع وعموما فان الذين يفضلون طريقة الدخل يقدمون ثلاثه مبررات رئيسية وهي :-

ان الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع اما الدخل فهو يقيس القدرة علي شراء هذه المدخلات .

ان الدخل يتم قياسه خلال فترة من الزمن (اسبوع ، شهر ، ..... الخ) وخلال هذه الفترة قد يكون دخل بعض الافراد منخفضا لاسباب (مرض ، جفاف ،..... الخ)

ان الاسعار قد تختلف بدرجة اساسية بين الاقاليم وان بعض السلع قد لا تتوافر عند الاسعار السائدة مما سيقود الي تباين واضح في توزيع الدخل وتوزيع الاستهلاك .

خط الفقر :[4]

خط الفقر هو محاولة منهجيه لوضع تقرير كمي لما يطلق عليه الحاجات الاساسية للا نسان (الغذاء ، الملابس ، السكن ، المواصلات ، ..... الخ) والمنهج الاكثر شيوعا في تحديد خط الفقر يبدا بوضع افتراضات خاصة بحاجة الانسان لسعرات حراريه كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل ، وهذه السعرات الحرارية (طاقه الطعام) يتم تحويلها الي سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية تبعا للعادات الغذائية لكل قطر ، ثم يتم احتساب خيارات متعددة وفقاً للاسعار السائدة في الفترة الزمنيه التي يتم تحديد الخط لها ، والقيمة الاجمالية لهذه الحاجات تمثل الانفاق علي الطعام ، وبعد ذلك يجري تعديل هذا التقدير لياخذ في الاعتبار الاحتياجات الاخري المذكورة سلفا الملابس والسكن والمواصلات ، والقيمة الاجمالية لهذه الحاجات الاساسية والتي تمثل الحد الادني الذي ينبغي تحقيقه من اجل استمرار الحياة الانسانية للفرد بطريقة مقبوله تشكل الحد الادني الاجتماعي (خط الفقر) .

ففئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوي تقع ضمن الفقراء ، فعلي الرغم من معقولية ومنطقية هذا المنهج الاانه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود والتي يمكن تلخيصها في الاتي :-

مفهوم خط الفقر يقوم علي فرضية مفادها ان الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد وهذا يكافئ القول بان الناس اما فقراء او غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط وفي الواقع ان الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة ولا يوجد هنالك وضع واضح وصريح فالعائلات التي لديها دخل يعتبر هامشيا اعلي من خط الفقر قد لا يتم تصنيفها كفقراء بينما افرادها فقراء .

ان الحاجة الي الطعام تختلف باختلاف الافراد كما انها تختلف بالنسبه للفرد بمرور الزمن .

صعوبة تحديد خط فقر موحد لمناطق متباينة وفترات زمانية مختلفة لعدم ثبات القوة الشرائية

خط الفقر يكون صالح للقطر محل الدراسه فقط ولايصلح استخدامة لقطر اخر لتباين مستويات المعيشة ما بين الاقطار .

ان تحديد قيمة احتياجات الطعام امرا سهلا ، ولكن تحديد قيمة الملابس والمواصلات والسكن ليس بالامر السهل لخضوعه لعدد من الاعتبارات المنهجية والقياسية .

اختيار وحدة القياس هل هي العائلة ام الفرد ، فالعائلة قد تكون مكونه من فرد واحد او عدة افراد الا ان المسوح الميدانية تستخدم العائلة بدلا من الفرد وذلك لوجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة ، والعائلة هي التي تقدر كيفية تخصيص السلع والخدمات .

وبعد تحديد هذا الخط فان الذين يقعون اسفل ذلك الخط فقراء بينما الذين يقعون اعلي الخط يعتبروا خارج دائرة الفقر . ولكن دار جدل واسع بين الاقتصاديين ايهما اجدي خط الفقر المطلق الذي يتغير بتغير الزمان والمكان ، والذي يستند الي معيار الحد الادني المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الاستهلاكية الاساسية ، اما خط الفقر النسبي والذي يحدد الفقر طبقا للموقع النسبي للفرد والاسرة ضمن المجتمع المعني بالدراسة ، ولكن ثمة شئ لا بد من اخذه في الاعتبار وهو ان الفقر سواء كان نسبي او مطلق يظل الفقر هو عدو البشرية الاساسي و الذي لابد من محاربته بتضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية .

خط الفقر في السودان :

أولاً: الاجور وتكاليف المعيشة :[5]

تاتي مشكلة العمالة في السودان في المقام الاول من التقلبات الاقتصادية وضعف الاداء الاقتصادي وقله الاجور والارتفاع المستمر للاسعار بسبب سياسة التحرير ، فالعمال للذين يتمتعون بالمؤهلات والقدرات المطلوبة يتطلعون الي الاعمال المنتجة والمجزية في حين يجد اخرون ان الاعمال المناسبة بعيدة دوما عن متناولهم ،والعامل الرئيسي الاخر وراء اتجاهات العمالة هو تغيير نظم الانتاج واسواق العمل.كما تمثل الاجور عوائد عنصر العمل اهم عناصر الانتاج المشاركة في العملية الانتاجية بجانب العناصر الاخرى مثل الارض وراس المال والتنظيم ,فللارض الريع ولراس المال الفائدة وللمنظم الربح' وللعامل الاجرومجموع هذه العناصر تمثل دخلا لاصحابها يمكنهم من طلب السلع والخدمات المختلفة لاغراض الانتاج او الاستهلاك' ولان عنصر العمل يتجسد في كمية الجهد المبذول فإن عائده يمثل عماد استهلاكهم ويعتبر الاستهلاك العنصر الاهم في الدورة الاقتصادية بعد الانتاج .

المرتبات في السودان:

عادة ما تؤدي الزيادة في المرتبات الى زيادة كبيرة في مصروفات الفصل الاول متى ما اتت تلك الزيادات دون ان تواكبها زيادات حقيقية في الانتاج والناتج المحلي الاجمالي الى جانب وجود موارد حقيقية تحول دون تمويل زيادات الاجور بطريقة تضخمية واعتمادا على الجهاز المصرفي' ففي الثمانينات تم تمويل الزيادات من الجهاز المصرفي(الاصدار النقدي) مما ادى الى زيادة الكتلة النقدية داخل الاقتصاد دون ان يقابلها انتاج حقيقي مما ادى لارتفاع الاسعار. فأدى ذلك الى تدهور مستوى اشباع الحاجات الاساسية وضروريات الحياة بصورة كبيرة , ثم تلتها الزيادات في العام 1992 – 1999 ولم تفي باحتياجات الاسر السودانية ذات الدخل المحدود.

اما الزيادات الحالية في المرتبات والتي كلفت الخزينة بلايين الدولارات تلاحظ انها شملت المعاشيين من الخدمة المدنية والعسكرية ' الا ان ذات العيب ظل يلازم المرتبات في السودان الاوهو التاخير في سدادها وعدم تماشيها مع القدرات الانتاجية للدولة فلم تعد توازي الاجر المساوي للعمل ولايعتد بها وسيبتلعها السوق في اشهر قليلة لان الخطأ ظل يتكرر طيلة السنوات الماضية فالتمويل بالعجز ظل السمة الغالبة لكل الموزانات والميزانيات الحكومية وبالرغم من الاثار السالبة التي افرزتها الزيادات المستمرة في الاجور والمرتبات الا ان الحكومات السابقة والحالية استمرت في تطبيقها مما فاقم من الوضع المعيشي لغالبية السكان من ذوي الدخل المحدود خاصة بعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي

فالضغط المتزايد الذي تمارسه كل المنشات علي العمالة يؤدي الي تغير في قواعد استخدام الوظائف .

فالسياسات الاقتصادية التي يعيشها السودان وخاصة سياسة الاستخصاص ادت الي تشريد الكثير من العمالة كما ان نظم الحكم الشمولي تعتمد كثيرا علي من يؤيدون النظام وبالتالي فان فرص توظيفهم اكثر رغم ضعف مؤهلاتم وقلة خبراتهم .وقد التزمت الدولة عقب تبنيها سياسة التحرير الاقتصادي وحتي لا تضار الفئات والشرائح ذات الدخل المحدود من الاثار السالبة لهذه السياسات بسياسة مراجعة المرتبات للعاملين في الدوله حتي تتناسب مع مستوي المعيشة – فمستوي المعيشة من الناحية الاحصائية كمية ما

يستهلكة الفرد او الاسرة فعلا من السلع والخدمات في وحدة الزمن المعينة فزيادة او نقص كمية السلع المستهلكة تعني ارتفاع او انخفاض مستوي المعيشة اما نفقة المعيشة فهي عبارة عن التكاليف النقدية للاشياء التي يستهلكها الفرد او الاسرة وترتفع نفقة المعيشة او تنخفض بارتفاع اسعار هذه السلع والخدمات وبذلك يمكن ان تتغير نفقات المعيشية ويظل مستوي المعيشة ثابتاً .

خط الفقر في السودان :[6]

اول من قام بدراسة منهجية لخط الفقر في السودان هما اناند ونور في عام 1988م واتبعا الخطوات الاتية :-

استخدما معيار السعرات الحرارية والذي بلغ العام 1973م حوالي 2238سعر حراري في اليوم وحوالي 2253 في العام 1978، وحوالي 2337سعر حراري في العام 1990م .

النمط الاستهلاكي المهيمن تعتبر اهم بنود الغذاء في السودان الذرة والخضروات الجافة واللحم واللبن ، وتم افتراض ان النمط الغذائي السائد بين اوساط السودان وذلك بفعل الهجرة الداخلية والنزوح من الريف الي المدن ، بافتراض ان عادات الاستهلاك اليومية قد استقرت علي ثلاث وجبات اساسية هي (الافطار والغذاء والعشاء) .

ج- تحديد تكلفة الغذاء :

وذلك بتحديد الاسعار السائدة بإجراء مسح في الاسواق فتحدد التكلفة في اليوم ثم في الشهر ثم في العام ثم يجري بعض التعديل لتحديد التكلفة الاجمالية للخط.

وتاتي اهمية دراسة ميزانية الاسرة لأنها تتعلق بنفقات الاسرة ودخلها وسكنها وطرق معيشتها ، وتساعد علي تركيب الارقام القياسية لمعرفة التطورات التي تطرا علي المستوى العام للأسعار وذلك لأنها تمكننا من معرفة السلع والخدمات التي تدخل في تركيب الرقم القياسي وكذلك الأهمية النسبية لهذه السلع (الوزن الانفاقي) ويوفر ذلك المعرفة لتحديد مستويات ونفقات المعيشة علي تحديد الحد الادني للأجور .

ادناه نموذج لمسح قام به صندوق الأسرة لدراسة تكاليف المعيشة في الخرطوم لأسرة مكونة من 5 افراد وخلصت الدراسة الي ان التكاليف اليومية للمعيشة في حدود (1481) دينار وان الشهرية تساوي 44444 دينار وان التكاليف السنوية 5333028 بمقارنة هذا الرقم مع متوسط الدخل السنوي نجد ان غالبية السكان تقع تحت خط الفقر0

جدول رقم (3_4) يوضح خط الفقر في ولاية الخرطوم

الصنف	الوحدة	الكمية في اليوم	القيمة بالدينار	الكمية في الشهر	القيمة في الشهر
خبز	قطعة	15	200	450	6000
لحم بقر	كيلو	¼كيلو	157	7.5	4710
خضار	كيلو	½كيلو	50	15	1500
ويكة	كيس صغير	½كيس	30	15	900
بصل	كوم	كوم	50	15	1500

الصنف	الوحدة	الكمية في اليوم	القيمة بالدينار	الكمية في الشهر	القيمة في الشهر
زيت	اوقية	اوقية	18	90	5400
ملح	كيس صغير	½كيس	6	15	180
سكر	رطل	رطل	86	30	2580
غاز	اسطوانة	1÷30	-	اسطوانة	1100
حطب	كوم	كوم	70	30كوم	2100
صابون	قطعة	½قطعة	12.5	15	375
كبريت	صندوق	¼كبريت	.25	7.5	75
ماء	قيمة	قيمة × الشهر	35	قيمة × الشهر	1050
كهرباء	قيمة	6 متر	108	180 متر	2340
مواصلات	قيمة	قيمة× الشهر	100	قيمة× الشهر	300
تعليم	قيمة	قيمة × الشهر	1000	قيمة × الشهر	30000
ايجار	قيمة	قيمة × الشهر	400	قيمة × الشهر	12000
شاي	اوقية	نص اوقية	20	15	6000
القيمة الاجمالية		-	-	-	4.444.4

هذا النموذج استبعد بعض الاشياء الهامة من ملبس وتكلفة علاج والجوانب الاجتماعية التي اشتهر بها السودانيين.

فاذا وضعت قيمة هذه الاشياء ومن ثم اضيفت الي خط الفقر فان قيمة هذا الخط سوف ترتفع الي ارقام خرافية.

دور الضرائب في توزيع الدخل:

تستطيع الدولة من خلال استخدام السياسات الضريبية ان تستقطع اجزاء مقدرة من بعض دخول المجتمع ومن ثم اعادة توزيع ما اقتطعته من تلك الفئات الى فئات اخرى عن طريق الانفاق العام فتخلق لهذه الفئات دخولا جديدة اوتزيدمن دخولهم الموجودة اصلا حيث تستخدم الدولة عدة طرق لاعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ذات القدرات المتفاوتة حيث يتم ذلك عن طريق الانفاق العام والضرائب بفرض ضرائب على المكلفين او فرضها على قيمة المنتجات النهائية او على القيمة المضافة حسب شكل الضريبة التصاعدية والتنازلية . الا ان الوعاء الضريبي في الدول النامية يتميز بالاتي:-

1. ضعف الاهمية النسبية للضرائب المباشرة وتعتمد هذه البلدان على ضرائب الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير وذلك يعود للبنيات الاقتصاديةلهذه الدول.
2. سهولة تحصيل الضرائب غير المباشرة ومما سبق يتضح ان النظام الضريبي في الدول النامية يؤدي بصفة عامة الى اعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود والسودان

يعتمد اعتمادا كبيرا على الضرائب غير المباشرة وبذا يمكننا القول ان النظام الضريبي في السودان لايلعب دورا اساسيا في اعادة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل كسائر الدول النامية.

دور الرعاية الاجتماعية في محاربة الفقر:

تعتبر الرعاية الاجتماعية حلقة من حلقات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر حيث تهتم بالانسان باعتباره هدفا ووسيلة للتنمي الاجتماعية, وهي عبارة عن جهد مشترك وثمرة عمل تضامني بين المواطن والدولة والمجتمع وتعتبر هذه المشاركة الشعبية ركيزة اساسية من ركائز الرعاية والتنمية الاجتماعية, حيث ياتي الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية في اطار مساعي الدولة الرامية للحد من ظاهرة الفقر وسط شرائح المجتمع0

دور الزكاة في محاربة الفقر :[7]

يقوم ديوان الزكاة بالتنسيق مع الولايات بمحاربة ظاهرة الفقر والتي ازدادت بصورة واضحة في اعقاب سياسية التحرير الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد انظر الجدول رقم (3-9) وذلك باتباع المحاور الاتية :-

1) زيادة ايرادات الزكاة .
2) تمليك وسائل الانتاج ومشاريع الاعاشة .
3) انزال الزكاة علي مستوي المحلي .
4) الكفاية في الغذاء للفقراء والمساكين .
5) كفالة الايتام .
6) تعمير المناطق التي دمرتها الحرب .

وفوق كل تلك المحاور اهتم الديوان بالصرف علي الصحة بدعم المستشفيات واقسام الحوادث التي يؤمها عدد كبير من البسطأ ، كما اهتم بمشاريع المياه وتعليم ابناء الفقراء كما اهتم بالزراعة وذلك بشراء عدد من والركشات والتراكتورات وعد مقدر من وسائل الانتاج لمساعدة الفقراء في العمليات الزراعية كما قام الديوان بإدخال شريحة كبيرة من الاسر الفقيرة تحت مظلة التامين الصحي .

جدول رقم (3 ـ 7) يوضح نسبة الفقر في الولايات

الولاية	عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقراء
الخرطوم	4.568	3.197.0	70%
القضارف	1.452	438	30.3%
الجزيرة	2.280	885.0	27%
سنار	1.045	612	54%
النيل الازرق	618	494	80%
النيل الابيض	1.441	974.8	67.1%
كسلا	1.435	1.178.6	82.2%
البحر الاحمر	3.684	458.5	67%

الولاية	عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقراء
نهر النيل	733	693.3	85%
الشمالية	1.636.35	703.0	43%
شمال كردفان	1.069	986	90%
جنوب كرفان	1.096	562	37.5%
غرب كردفان	1.50	652	44%
شمال دارفور	1.50	652	90
جنوب دارفور	2.673	2.405	88
غرب دارفور	1.541	1.356	76.7%
الجنوبية	4.597	3.800.0	61.9%
الجملـــة	ـ	19.200.2	73%

المصدر : اجتهاد ديوان الزكاة

يلاحظ من الجدول التفاوت الواضح في نسبة الفقر بين الولايات .

انخفاض نسبة الفقر في الولايات ذات الموارد الغنية الجزيرة القضارف اهتم ديوان الزكاة اهتماما كبيرا بشريحة الفقراء والمساكين ، ويظهر ذلك في زيادة الصرف علي هذا المصرف من عام لأخر فمن 25% في عام 1990م الي 50% عام 1996 والي 60% عام 2003م والي عام 2005م كما يوضح ذلك ارقام الجدول رقم (3 ـ 10) .

ويفسر قانون الزكاة في السودان لسنة 1430هـ المادة (3) أن الفقراء يقصد بهم من لا يملكون قوت عامهم ، وفي حالة عال الاسرة من ليس له مصدر دخل كافي كما يشمل الطالب المنقطع للدراسة ولا يجد نفقته ، والمساكين يقصد بهم المعوذون الذين لايجدون ما ينفقونه في مأكلهم ومشربهم ونفقات علاجهم وضحايا الكوارث وقد اعتبر مصرفي الفقراء والمساكين كمصرف واحد ضمن النسبة المحددة للصرف.

أما طريقة الصرف علي الفقراء والمساكين [8] فتنقسم الي قسمين :ـ

صرف افقي عيني ويمثل 65% من نصيب مصرف الفقراء.

صرف راسي (تمليك وسائل الإنتاج ومشاريع الاعاشة ويمثل 35%من نصيب المصرف)

أما الاولوية في تحديد الصرف فيمكن ترتيبها حسب التصنيف الاتي:ـ

1)اليتامي 2) الأرامل 3) المطلقات ممن لي لديهن عائل 4) المهجورات (المعلقات) 5)المسنون والمرضي 6)الطلاب الذين لا يجدون نفقة دراسة 7) العجزة والمعوقين .

الجدول التالي يوضح ايرادات الزكاة في السودان والذي يظهر من خلاله ان هنالك زيادة في ايرادات الزكاة ولكن في رأي القائمين علي ديوان الزكاة في السودان ما زالت الحصيلة (تقرير الجباية اقل من الطموح ودون تحقيق الهدف المنشود في معالجة الفقراء في السودان).

فوفقا لتقرير الزكاة ـ الجباية حسب ما جاء في موازنة العام 1999م تمثل حصيلة الزكاة نسبة 4%

من تقديرات الايرادات المركزية للدولة 0.048% من اجمالي تقديرات الناتج المحلي ، وهذا يؤكد ان هنالك أموال خاضعة للزكاة لم تصل إليها الأجهزة الإدارية وان نسبة الفقر في السودان مازالت عالية بمعني أوسع أن الزكاة لم تقم بدورها كأداة لإعادة توزيع الدخل.

جدول رقم (3ـ8)

يوضح ايرادات الزكاة في السودان (مليون دينار)

العام	الايرادات
1995	671.337
1996	3479
1997	7179
1998	8728.4
1999	10800.9
2000	10.909.1
2001	13460.5
2002	15791.6
2003	19208.3
2004	24141.1

المصدر العرض الاقتصادي لسنوات مختلفة

1ـ العرض الاقتصادي لعام 1999م

الخاتمة:

تناولت الدراسة مفهوم الفقر وضعف الاجور وارتفاع تكاليف المعيشة في السودان من ناحية الوصف والتحليل وتعريف الفقر من وجهة النظر الاسلامية والوضعية ومقاييسه ومؤشراته.كما اهتمت الدراسة بخط الفقر والذي غالبا ما تتحكم فيه التقلبات الاقتصادية المتمثلة في ضعف الانتاج وقلة الاجور وارتفاع اسعار السلع وزيادة معدلات التضخم بالاضافة الى عدم الاستقرار السياسي ومالازمه من تفلتات ونزاعات اهلية وافرازاتها من حالات نزوح . واللاجئين من دول الجوار بسبب الحروب والنزاعات في بلدانهم كاثيوبيا وتشاد وجنوب السودان .

كل هذه الاسباب مجتمعة تحد من دور وانشطة الدولة والمانحين وديوان الزكاة وصناديق الرعاية الاجتماعية من تقديم العون والمساعدة للفقراء .

النتائج:

1. تلعب سياسات الانفاق العام دورا اساسيا في عدالة توزيع الدخول والثروات0
2. ان مفهوم ترشيد الانفاق العام يعني افضل الخدمات بأقل تكاليف مع اتباع نظام الاولويات.
3. شهدت الاجوروالمرتبات زيادات حقيقية منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب ارتفاع معدلات التضخم الا انها لاتتناسب مع الاوضاع المعيشية الحالية0
4. العجز الدائم والمستمر في الموازنة انعكس سلبا على متوسط دخل الفرد ومن ثم على التنمية.
5. الاسراع في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي ادى الى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة مما ادي الى ارتفاع مستويات الفقر.

التوصيات:

1. تلعب سياسات الانفاق العام دورا اساسيا في عدالة توزيع الدخل والثروة ومحاربة الفقر.
2. اعادة هيكلة الانفاق العام لمصلحة الخدمات الاجتماعية وذلك بالاتي:

أ/تخصيص نسبة مقدرة من الناتج الاجمالي لتمويل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

ب/الاهتمام بالتنمية الريفية وتسهيل عمليات التمويل لتشجيع الانتاج0

3. التوسع في مشاريع التنمية لاستيعاب اكبر قدر من الطاقات الشبابية لمحاربة البطالة وتوسيع قاعدة التوظيف والتشغيل.
4. ضبط وترشيد الانفاق الحكومي بالاتي:-

أ/ايقاف عملية استئجار العربات والابنية.

ب/الاستمرارفي سياسات التقشف في الصرف المالي وعدم تمويل الموازنة من النظام المصرفي وعدم طباعة فئات جديدة من النقود لتفادي الزيادة في معدل التضخم.

الهوامش:

(1) محمد قيلي عبد الرازق: التنمية الريفية المستدامة وقضايا الرعاة في العالم, مطبعة دمشق2006,ص239.

(2) د.محمود محمد عبد الحي,حلقات النقاش حول الفقر واثره على المجتمع العربي, وزارة الرعاية الاجتماعية,ص 20

(3) محود عبدالحي, مرجع سابق:ص 28

(4) د.علي عبد القادر,برامج التكييف الهيكلي في السودان ص60

(5) د.علي عبد القادر, مرجع سابق, ص62

(6) ادريس حافظ جادالله,العولمة واثرها على الفقر,رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية 2003

(7) د.احمد مجذوب,الاثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة,المعهد العالي لعلوم الزكاة,سلسة بحوث الزكاة2000

(8) سورة التوبة , الاية 60

المصادر والمراجع:

(1) عبدالرازق الفارسي، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مطبعة دراسات الوحدة العربية 1997.
(2) اسامة عبد الكريم /ورقة عمل حول دور ديوان الزكاة في محاربة الفقر.
(3) سعد الدين عبد الحي، نحو القضاء على الفقر، مركز دراسات المستقبل 2007م.
(4) صلاح الدين نامق، توزيع الثروة بين النظامين الاقتصادي والاسلامي،مطبعة المعارف القاهرة 1967م.
(5) عبدالرحيم حمدي، ندوة المؤتمر الاقتصادي السوداني بين ضرورة التأصيل والعولمة.
(6) عبدالسميع المصري، عدالة توزيع الثروة في الاسلام، مطبعة التوفيق 1986 م.
(7) عبد الوهاب عثمان، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، مطبعة دار العملة 2001م.
(8) فتح الرحمن علي، مقالات في الاقتصاد السوداني، مطبعة الشيماء 2007م.
(9) محمد بشير عبدالقادر، نظم الزكاة في السودان، مطبعة دار جامعة ام درمان الاسلامية1993م.
(10) منال عمر قيلي، البطالة واثارها الاقتصادية قي السودان، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة ام درمان الاسلامية 2008 م.